**الجامعة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية**

**University and socio-economic development**

**من اعداد**

**أ.د. بركات احمد (جامعة الجزائر3)**

**الملخص: ا**لبحث العلمي له أهمية جوهرية تتمثل في دراسة ظواهر المجتمع دراسة علمية، والسعي لتحقيق التنمية والتطوير وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، وتعددت مؤسسات البحث العلمي لتکون الجامعة واحدة من أهم هذه المؤسسات، فلها دورا معرفيا هاما وهو نقل المعرفة عن طريق التدريس، وتوليد المعرفة عن طريق البحث العلمي، وتنمية المجتمع عن طريق نقل التقنية والإبتکار والمشارکة المجتمعية.

لذا تناولنا في البحث: الجامعة والبحث العلمي (مفهوم الجامعة، مفهوم البحث العلمي، دور الجامعة في البحث العلمي، معوقات البحث العلمي)، الجامعة والتنمية الاقتصادية (مفهوم التنمية الاقتصادية، معوقات التنمية الاقتصادية)، الجامعة والتنمية المجتمعية (مفهوم التنمية المجتمعية، معوقات التنمية المجتمعية) الجامعة الجزائرية والتنمية (العلاقة بين الجامعة الجزائرية والتنمية، الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمؤسسات المجتمعية، معوقات التنمية في الجزائر) الخاتمة (النتائج والتوصيات).

**الكلمات المفتاحية**: الاقتصاد، البحث العلمي، التنمية، الجامعة، المجتمع.

**Abstract**: Scientific research is of fundamental importance, represented in the study of the phenomena of society, a scientific study, and the pursuit of development and development and the achievement of well-being for the members of society. Scientific, and community development through technology transfer, innovation and community participation.

Therefore, we discussed in the research: the university and scientific research (the concept of the university, the concept of scientific research, the role of the university in scientific research, obstacles to scientific research), the university and economic development (the concept of economic development, obstacles to economic development), the university and community development (the concept of community development, obstacles to development). Community The Algerian University and Development (the relationship between the Algerian University and development, the partnership between the Algerian University and community institutions, obstacles to development in Algeria) Conclusion (conclusions and recommendations(.

**Keywords**: Economics, scientific research, development, university, society.

**المقدمة**:

تمثل الجامعات عنصرا رئيسا في تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعاتها؛ وذلك من خلال أداءها لوظائفها الأساسية، واستثمار هذه الوظائف لتطوير مؤسسات المجتمع، واستحداث أدوار جديدة تتطلبها التطورات العالمية المتسارعة والتغيرات المجتمعية المتلاحقة؛ للمساهمة في تحقيق غايات الجامعة، وتلبية احتياجات المجتمع، والوصول إلى مخرجات جامعية على قدر كبير من التنافسية العالمية في طلابها وبحوثها وخدماتها، وتحقيق التنمية المستدامة التي ينشدها مجتمعها.

لقد تغيرت جامعة اليوم عما كانت عليه بالأمس؛ نظرا للتغيرات التي شهدها العصر من تطورات معرفية وعلمية، وثورات تقنية وتكنولوجية، فرضت على الجامعة صيغا حديثة لتواكب هذه التطورات، وتصبح أكثر ارتباطا بتطلعات المجتمع، فلا يمكن لها أن تعيش منعزلة عن مجتمعها؛ لأنها الأداة الفاعلة للتعامل معه، وتلبية متطلباته المستمرة

ولم يعد مقبولا الآن أن تغض الجامعة طرفها عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية في مجتمعها، وألا تواكب التطورات العالمية، وتساير التغيرات الاجتماعية؛ لأن كلياتها بمثابة بيوت خبرة، وتمتلك رصيدا معرفيا، وحركة علمية وبحثية مستمرة؛ لذا فإن عليها أن تقود قاطرة المجتمع نحو التقدم المعرفي والتطور التكنولوجي، وتسير به نحو التنمية المجتمعية الشاملة.

وتحولت كثير من الجامعات في أوربا إلى جامعات الشراكات في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة، لتضيف أنشطة متعددة للجامعة، وتقدم مجموعة متنوعة من مشاريع البحوث الجامعية وخاصة البحوث المجتمعية للشركات متعددة الجنسيات؛ لذا يجب على الجامعات أن تتحول من مفهوم الخدمة العامة إلى فلسفة الشراكة المجتمعية، وقد ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بإنشاء شراكات طويلة الأمد بين الجامعات والمجتمعات؛ بهدف معالجة قضايا اجتماعية

مختلفة، وتحقيق التنمية الشاملة.

وضمن هذا السياق فإن المؤسسة الجامعية ومن خلالها الأبحاث العلمية، ومراكز البحث أصبحت تلعب دورا مهما في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني، فضلا على أن الدول أصبحت تخصص ميزانيات معتبرة لتمويل الأبحاث العلمية، ودعم المشاريع الأكاديمية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية بالغة في الرفع من الكفاءة والفعالية وتحسين الأداء، زيادة على دور هذه الأخيرة في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنوط بالدولة.

في هذا الإطار تظهر العلاقة الوظيفية بين مخرجات الجامعة الجزائرية المتمثلة في أبحاثها العلمية وبين التنمية الاقتصادية، أي دور الجامعة الجزائرية في الدفع بعجلة التنمية لتحقيق أهدافها، من خلال قياس مدى فاعلية هذه المؤسسة في التنمية، وهل حقيقة هناك ترابط بينها وبين السوق في محاولة لتشريح الفرص المتاحة والقيود المعرقلة كي تلعب هذا الدور الاستراتيجي المنوط بها.

**إشكالية البحث**: ارتكازا على ما سبق تعالج الورقة الإشكالية التالية:

**فيما تتمثل مساهمة الجامعة الجزائرية في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية؟**

**الأسئلة الفرعية**: - ما دور الجامعة في البحث العلمي؟

- ما دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية؟

- ما معوقات كلا من البحث العلمي والتنمية؟

**فرضيات البحث**:

* تعد الجامعة مؤسسة تعليم وابداع وابتكار.
* الجامعة مؤسسة أساسية تعمل على تحقيق التنمية المجتمعية من مختلف الجوانب.

**أهداف البحث**: - الوقوف على مدى ارتباط مخرجات التعليم الجامعي بالتنمية.

- كشف العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية الاجتماعية كأحد أبرز شريكين من أجل التنمية.

**أهمية البحث**: تبرز أهمية البحث العلمي بازدياد اعتماد الدول على البحث العلمي إدراكا منها بمدى أهمية البحث العلمي في تحقيق التقدم والتطور الحضاري واستمراريته واصبحت منهجية البحث العلمي واساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، إضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء.

وعلاوة على ما يحققه البحث العلمي من منافع في جميع المجالات للمجتمع الإنساني فإنه يعود على الباحث نفسه بفوائد شخصية هامة وتؤكد السياسات التربوية الحديثة في جميع مستويات التعليم أهمية البحث العلمي وفوائده بالنسبة للباحث.

**حدود البحث**: بناءا على ما سبق ارتأينا تقسيم البحث الى أربعة محاور وكل محور تطرقنا فيه الى مجموعة من الأفكار المرتبطة بالمحور: **المحور الأول**: الجامعة والبحث العلمي (مفهوم الجامعة، مفهوم البحث العلمي، دور الجامعة في البحث العلمي، معوقات البحث العلمي)، **المحور الثاني**: الجامعة والتنمية الاقتصادية (مفهوم التنمية الاقتصادية، معوقات التنمية الاقتصادية)، **المحور الثالث**: الجامعة والتنمية المجتمعية (مفهوم التنمية المجتمعية، معوقات التنمية المجتمعية) **المحور الرابع**: الجامعة الجزائرية والتنمية (العلاقة بين الجامعة الجزائرية والتنمية، الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمؤسسات المجتمعية، معوقات التنمية في الجزائر)، الخاتمة (النتائج والتوصيات).

**أولا: الجامعة والبحث العلمي**:

**1- مفهوم الجامعة:** الجامعة هي اعلى قمة الهرم الاكاديمي والأصل في الجامعة انها مجموعة من العلماء وهبوا انفسهم للدراسة والبحث والمعرفة وينظرون الى الحياة ومشاكل المجتمع نظرة علمية شمولية متكاملة ويستعينون في الإضافة الى المعرفة مع طلابهم بالكتاب والمعلومات والمختبر او الدراسة الميدانية وهناك تعريفات عديدة في الوقت الحاضر لمصطلح الجامعة بعد ان تطور مفهومها من مجرد الكليات او المدارس العليا التي تقوم على تعليم القلة المختارة لممارسة مهنة او أكثر من المهن الحرة وفي هذا الصدد يمكن إعطاء تعريف للجامعة على انها مؤسسة تعليمية تحتوي على كليات لدراسات مختلف العلوم (حسب تخصص الكلية) ومدارس او كليات للدراسات المهنية وتقدم الجامعة الدراسات لطلاب المرحلة الجامعية الأولى كما تقوم الجامعة بالدراسات العليا والبحوث في الكليات والمدارس المذكورة او عن طريق كلية الدراسات العليا والبحوث.

على الرغم من ان الجامعات قد مرت عبر تاريخها الطويل بمراحل مختلفة تطورت خلالها اهدافها وتعددت رسالاتها واتسعت مسؤولياتها الا انها ما تزال هي قمة الهرم التعليمي وقمة البحث العلمي في أية دولة من الدول.

هذا ويمكن تلخيص رسالة الجامعة والاهداف التي تسعى الى تحقيقها فيما يلي:

- تعليم واعداد كفاءات بشرية متخصصة قادرة على تحمل مسؤوليات الحياة العملية والعلمية، ومن ثم فإن للجامعة دورها القيادي في تزويد المجتمع بالقوى العاملة المؤهلة تأهيلا عاليا والقادرة على الاسهام في عملية التنمية.

- البحث العلمي وتنمية المعرفة بشتى أنواعها والوانها، فلا شك ان الجامعة هي مجتمع الباحثين والعلماء الذين يقومون بنشاط علمي مميز يهدف الى اثراء المعرفة وتقدمها.

- لا تقتصر مهمة الجامعة على اجراء البحوث واعداد الباحثين وانما الى تقديم نتائج البحوث التي تجريها عن طريق وسائل النشر المعروفة وتعد مطبعة الجامعة وسيلة لنشر بحوث أعضاء هيئة التدريس.

- القيادة الفكرية وخدمة المجتمع.

- حماية التراث الانساني والحفاظ على ناتج الفكر البشري.

على ضوء ما تقدم فإن الجامعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجتمع، تتفاعل معه وتؤثر فيه وتتأثر به، فلولا وجود المجتمع لما وجدت الجامعة ولولا وجود الجامعة لما كان للمجتمع اي تقدم او تطور او ازدهار في ظل غياب الجامعة، فهي تؤثر في المجتمع سياسيا، اقتصاديا، أخلاقيا وتربويا...الخ.

الجامعة من خلال طبيعة تكوينها واختصاصاتها وبحكم موقعها في الهيكل الاداري للدولة تحاول ان تشرك المجتمع في كل انشطتها وفعالياتها من خلال اشراك المجتمع في البحوث والدراسات التي تجرى في كلياتها واقسامها.

ولكن الشيء الذي يعزل الجامعة عن المجتمع هو عدم اشراكه في انشطة وفعاليات الجامعة على مدار العام الدراسي او العام الاكاديمي من خلال التعرف على اتجاهات المجتمع ومؤسساته في جميع المجالات والتخصصات.

يمكننا القول بانها مؤسسة تعليمية تربوية قد تكون حكومية أو خاصة تقوم بعدة وظائف منها (التدريس، البحث العلمي، الاعداد والتدريب والتأهيل، وخدمة المجتمع) وفق عناصر العملية التربوية الجامعية (الاستاذ والطالب والمنهج والادارة ) ووفق الجامعات الرائدة والمنتجة والفاعلة والالكترونية والتعليم عن بعد والافتراضية وصولا إلى بناء مجتمع المعرفة المنشود، فهي اذن الضوء المشرق الذي ينير لنا الطريق نحو مستقبل افضل لشعبنا ومجتمعنا وامتنا في مصنع العقول وهي راس المال والابداع والابتكار، وتتمثل وظائفها في التعليم، البحث العلمي، نشر الثقافة الجماعية واستشراف المستقبل.

**2- مفهوم البحث العلمي**: يعد البحث العلمي المدخل الطبيعي لأية نهضة حضارية وهو من السمات اللازمة لكل مجتمع يطمح الى اللحاق بركب الحضارة المعاصرة وبالتالي فهو الوسيلة المثلى لتنمية المجتمع وهو السبيل إلى اختيار الطريق السليم للانتقال الى المستوى الحضاري المتقدم.

يمثل البحث طريقة منظمة او فحص استفساري منظم لاكتشاف حقائق جديدة لغرض التثبت والتحقق من حقائق معروفة سابقا والعلاقات التي تربط بينهما أو القوانين التي تحكمها وبما يسهم في نمو المعرفة الإنسانية وهو الطريقة المنظمة لإيجاد تفسيرات ظواهر اجتماعية او توضح حقائق لم تفهم بصورة واقعية.[[1]](#endnote-1)

وقد جاء مفهوم آرثر كول (Arthur Cole) للبحث العلمي بأنه "تقرير واف يقدمه عن عمل تعهده وأتممه، على أن يشمل التقرير كل مراحل الدراسة منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة، مرتبة، مؤيدة بالحجج والمستندات"، ومفهوم أموري (Emory) البحث العلمي انه "استفسار منظم جرى تصميمه كي يزودنا بمعلومات لحل المشكلة"، أما يونج (Young) فقد عرفه على انه "الفهم المنظم والذي يهدف الى اكتشاف حقائق جديدة وتوضيح وتفحص حقائق قديمة".

ويرى جود (Good) أن مفهوم البحث يختلف باختلاف أنواع البحوث ومجالاتها وأهدافها ووسائلها وأدواتها وبالتالي فانة من الأفضل الا نشغل الباحث والدارس منذ بداية دراسته لنماذج البحث بمسالة التعريف ويكتفي بالتأكيد على نوعية البحث الجيد وخصائصه.[[2]](#endnote-2)

بناءا على ما سبق يمكنن القول بان البحث العلمي هو "عملية منظمة تقوم على خطوات علمية في دراسة المشكلات التي تواجه البحث العلمي والتكنولوجي بقصد تطويرها من قبل الجامعة والأستاذ الجامعي او الدولة ومؤسساتها وتذليل المعوقات التي تواجهها سواء مادية أو معنوية".

وعلى الرغم من تعدد مفاهيم البحث العلمي الا ان جميعها تشترك في الخصائص التالية:

- انها عملية منظمة تتبع أساليب ومناهج معينة وتبتعد عن الأساليب العشوائية.

- تهدف الى جمع الحقائق والمعلومات التي يعرفها الإنسان من خلال بيئة ليكون قادرا على تكيف المشكلة مع الواقع والسيطرة عليها.

- يختبر العلاقات التي يتوصل لها وبسرية كاملة ولا يعلنها الا من بعد التأكيد من تجربتها .

- يشمل البحث العلمي جميع مجالات الحياة ويهدف الى حل جميع المشكلات التي تواجه.

**3- دور الجامعة في البحث العلمي:** مما لا شك فيه أن الجامعات في الوقت الحاضر قد ساهمت في تنمية كثير من الدول المتقدمة من خلال الأبحاث والدراسات التي تقوم بها لإيجاد الحلول والمقترحات المتعلقة بالمشكلات التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية، ولقد بدأ هذا الدور في الجامعات البريطانية والألمانية واليابانية في نهاية القرن التاسع عشر، فالجامعات في جميع أنحاء العالم هي المكان الأمثل للبحث العلمي الأكاديمي، الغرض منه استخدامه في مجالات التنمية الاقتصادية.

لقد كان لظهور هذا الدور واحتلاله الأولوية في العمل الأكاديمي أن زاد من فعالية الجامعة وإخراجها من عزلتها، ومن هنا نجد أن الأهداف الرئيسية للجامعات هي:[[3]](#endnote-3)

- تبنى الجامعات لفلسفة حب الاستطلاع من أجل المعرفة.

- كرست الجامعات من خلال اهتمامها بالبحث العلمي لمفهوم التخصص وتقسيم الكليات لأقسام علمية متخصصة، ومع التطور والنمو المعرفي وخاصة في العلوم الطبيعية.

- تكوين منظور اجتماعي وسياسي للجامعات، بحيث يوجهها في أداءها لدورها البحثي ودورها في خدمة المجتمع.

- تصميم برامج تعليمية غير تقليدية بحيث تقدم تعليما عاليا أقل صعوبة وأقصر زمنا وأكثر مرونة من البرامج التقليدية.

على الرغم من أن تصنيف أولويات الأبحاث الحالية يختلف من دولة لأخري، فإن الأبحاث التي تقوم بها الجامعات وخاصة في الدول المتقدمة أسهمت إسهاما فاعلا في التصدي للعديد من المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات.

وقد تحدث David,D.Henry في كتابه (New priorities in Research) عن هذه الإنجازات بقوله تقوم الجامعات بثلاث إنجازات في مجال الأبحاث الرامية لخدمة الدولة:

**-** تدريب الرجال والنساء وإعدادهم ليكونوا روادا للقطاعات المختلفة، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والثقافية.

- تطوير الجامعة أثناء عملية التعليم نتيجة للأبحاث التي تتوصل إليها، فالجامعة مركز للبحث العلمي الأكاديمي الغرض منه البحث عن الحقيقة والإبداع.

- الاستفادة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة في القطاعات المختلفة، ذلك أن المدرسين الذين يمتلكون مواهب وقدرات يشكلون مجموعة من المستشارين والإحصائيين لدى هذه القطاعات، وفي الوقت الذي تهدف فيه عملية التعليم أو التدريس إلى إعداد الخريجين وتأهيلهم، فإن الأبحاث الجامعية تهدف إلى اكتشاف المعرفة والتكنولوجيا وتحديد مجالات استخدامها.

انتشرت هذه الأفكار في كل من الجامعات الأوربية والأمريكية، واحتلالها الأولوية في العمل الأكاديمي من أجل التنمية الاقتصادية ففي المناطق النامية بما فيها الدول العربية يعهد بمهمة القيام بالأبحاث العلمية في المجالات المختلفة إلى المؤسسة الجامعية وذلك لسببين:[[4]](#endnote-4)

- تتوافر للجامعة الموارد الفكرية والبشرية القادرة على استغلالها في التنمية الاقتصادية.

- أن الجامعات تعد المؤسسات الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية، وكذلك يمكن لها أن تقدم الخدمات الاستشارية للهيئات والأفراد في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية.

على الرغم من أن الجامعات بشكلها المختلف تساهم بدور فعال في الأبحاث من أجل التنمية، إلا أن دراسة عبد الباري الدرة اكتشفت أن هناك بعض العوائق تواجه تنفيذ هذه الأبحاث في البلاد العربية منها:

- الاعتقاد السائد بالمفهوم التقليدي للأبحاث الأكاديمية البحتة، والتأكيد الكلي على الأبحاث الأساسية.

- ابتعاد العاملين في الأبحاث العلمية في الجامعات عن التدريب لحل مشكلات المجتمع وسد احتياجاته.

**4- معوقات البحث العلمي**: يواجه البحث العلمي مجموعة من المشاكل والمعوقات يمكن تصنيفها الى ما يلي:

**أ- ضعف القدرات الاستيعابية:** بسبب محدودية القدرات الاستيعابية للجامعات فإنها لا تستقبل اكثر من النسب المحدودة يتسرب حجم منها في السنوات الجامعية الأولى كما لا يصل الدراسات العليا والمراحل البحثية الا نخبة محدودة جدا فضلا عن الاختلال في نسب التوزيع بين التخصصات العلمية والمختلفة.

**ب- هجرة العقول العربية:** اهم المشاكل التي تواجه البحث العلمي في الدول العربية هو هجرة الكفاءات العربية الى الخارج اذ يشير تقرير الجامعات العربية سنة 2020 الى ان عدد العلماء الذين هاجروا الى الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 60% ووفقا للدراسات الاستراتيجية الخليجية يتضح أن هجرة المثقفين من العالم العربي تمثل ثلث عدد المهاجرين من الدول النامية إلى الغرب وان نصف الأطباء حديثي التخرج و 32% من المهندسين و 15% من العلماء كل سنة يستقرون في المملكة المتحدة واوروبا وكندا واشار تقرير الجامعة العربية ايضا ان حوالي 45% من الطلبة يدرسون في الخارج ولم يعودوا إلى بلدانهم بعد استكمال دراستهم وهذه الظاهرة تعود لأسباب سياسية واقتصادية واخلاقية، فالجزائر مثلا يعاني من فقدان العقول بسبب هجرة المثقفين هربا من البطالة والقمع السياسي والحفاظ على انفسهم اذ زادت هذه الحالة في الوقت الحالي.[[5]](#endnote-5)

**ت- فقدان روح العمل الجماعي**: فالباحث منذ أن كان تلميذ بالمدرسة تربي على العمل الفردي ومسؤليته عن ذاته فقط اما الاعمال الجماعية فلا يتربي عليها الباحث في جميع مراحل حياته مما ادى الى جعل نسبة كبيرة من الباحثين يتجه الى البحوث الفردية ومما يعزز هذا الظاهرة وجود قوانين الترقية في بعض الدول منها الجزائر تمنح درجات اعلى للبحث الفردي.

لذا يعد البحث العلمي احد الأنشطة الحياتية الهامة لأي مجتمع ينشد تحقيق الحياة الكريمة للأفراد ويأمل في مستقبل أفضل لأبنائه وكأي نشاط انساني له معوقات أساسية اخرى تعرقل نجاحه ومن أهم المعوقات الأساسية للبحث العلمي كمجموعة من مدخلات هذا العمل البحثي ما يلي:[[6]](#endnote-6)

- توفر باحثين متخصصين مؤهلين وقادرين على ممارسة البحث العلمي في مختلف مجالات الخدمات العلمية على كافة المستويات من الخبراء الباحثين والمعاونين .

- التجهيزات والموارد والمختبرات العلمية التي تمكن الباحثين للقيام بالبحث العلمي.

- توفير قدر مناسب من الحريات لكي ينمو ويتطور البحث العلمي حيث يحتاج الى بيئة يتوفر فيها قدر مناسب من حرية القول والعمل وتهيئة مناخ سليم للعمل والعطاء بكفاءة.

- توفير ميزانية مستقلة للبحث العلمي كنشاط يكلف مبالغ طائلة.

**ثانيا: الجامعة والتنمية الاقتصادية**:

تقدم الجامعة مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الابتكار وزيادة المهارات العليا، كما تعد الجامعة من أبرز الوسائل التي تحسن نوعية الحياة وتتصدى للمشكلات والتحديات الاجتماعية والعالمية الرئيسية.

**1- مفهوم التنمية الاقتصادية**: لقد اختلفت وجهات نظر معظم الباحثين الاقتصاديين في مجال التمييز بين المصطلحين النمو والتنمية ويعود السبب في ذلك الى العلاقة المترابطة بينهما لكون أحدهما مكمل للآخر حيث النمو يركز على الناتج الوطني دون حصول تغيرات ملموسة في الجوانب الأخرى بينما التنمية تركز على نمو الناتج الوطني وتهدف إلى إحداث تغيرات واسعة في مجالات سياسية واقتصادية وإجتماعية وثقافية.

لقد ظهرت عدة مفاهيم مترادفة ومتداخلة لمفهوم التنمية مثل مفهوم (التقدم والتحديث والتطور والتصنيع وفي الحقيقة أن هذه المصطلحات كانت ترجع للدول المتقدمة والمتطورة صناعيا كونها حققت مستويات عالية من التنمية ومن جانب اخر فان مفهوم التنمية يعني الانماء على اعتبار ان مفردة الانماء تعبر عن الاتجاه القصدي من التنمية للدول.

لذا فان التنمية هي الزيادة القابلة للاستمرار في مستويات المعيشة وتشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة، وتشمل ايضا المساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية أي أن الهدف الأوسع للتنمية هو زيادة الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية للجميع، وهو هدف لم يطرأ عليه تغيير جوهري منذ اوائل الخمسينات.

إن موضوع التنمية الاقتصادية اصبح اكثر تحديدا في القرن العشرين من قبل العالم ارثر لويس (Arthur Lewis) عام 1951 حينما قدم افكاره من خلال تقريره الشهير للأمم المتحدة بعنوان مقاييس التنمية في الدول المتخلفة والذي اكد من انه ليس هنالك ضرورة للتميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مادام الهدف النهائي لهما لا يختلف وهو زيادة الدخل الفردي ومنذ ذلك التاريخ زادت الدراسات وبدا الاهتمام بدراسة التنمية الاقتصادية الشاملة وبدا التعامل معها لكونها ظاهرة مهمة لا تختلف عن ظاهرة النمو بل النمو هو الوجه الآخر للتنمية فالتنمية عملية شاملة تتكامل فيها جميع اوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي ولا يمكن الفصل بين أجزائه.[[7]](#endnote-7)

ومن خلال استخدام مفهوم التنمية كمعامل للوصول الى مجتمع متقدم لابد لنا أن نبين مفهوم التنمية الاقتصادية ويقصد بها عملية التصنيع ونقل التكنولوجيا في اغلب الاحيان، لذا فالتنمية الاقتصادية تعبر عن مجتمع او دولة ككيان منفصل بذاته فالتنمية تبدا في وقت مبكر في المجتمعات التي تتمتع بمستوى من الدخل العالي اما المجتمعات ذوي الدخل المنخفض قد تخلفت عن عملية التنمية مما ادى الى ظهور فجوه بين الدول المتقدمة والنامية. لذا فالتنمية الاقتصادية تعرف بانها (العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني خلال مدة من الزمن).

تشير التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المنسقة، المتضافرة والملموسة المتخذة من قبل المجتمعات وواضعي السياسات، والتي تعمل على تحسين مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية للمنطقة المعنية، ويقول البروفيسور "مايكل تودارو "Michael Todaro في مفهومه للتنمية الاقتصادية انها "تحسن ظروف المعيشة تلبية حاجات المواطنين وزيادة ثقتهم في مجتمع أكثر حرية وعدالة. وهو يقترح أن الطريقة الأكثر دقة لقياس التنمية الإقتصادية هو مؤشر التنمية البشرية، الذي يأخذ في عين الإعتبار معدلات محو الأمية، ومتوسط العمر الذي بدوره له تأثير واضح على الإنتاجية، ويمكن أن يؤدي إلى النمو الاقتصادي.[[8]](#endnote-8)

مما سبق من المفاهيم السابق يمكننا القول بان يتضح بانه يشمل على مؤشرات منها زيادة دخل الفرد الحقيقي مقياسا لتطور عملية التنمية الاقتصادية أي يدور تحليل التنمية الاقتصادية حول ازدياد الدخل الحقيقي باعتباره مقياس عام للتنمية.

استنادا لكل ما سبق يمكننا القول بان التنمية الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات، والخطط التي تتخذ من قبل صناع القرار داخل حدود الدولة، والتي من شأنها أن ترفع المستوى الاقتصادي في الدولة، وأن تسهم في تحسين أوضاع المواطنين الاقتصادية، الأمر الذي ينعِكس مباشرة على باقي جوانب الحياة.

بشكل عام، عادة ما تكون التنمية الاقتصادية محط اهتمام الحكومات لتحسين مستوى المعيشة وذلك من خلال فتح فرص العمل، ودعم الابتكار والأفكار الجديدة، وانتاج الثروات، وتحسين جودة الحياة. وغالبا ما يتم تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الأهداف التي تحاول تحقيقها هذه الأخيرة، والتي تشمل بناء أو تحسين البنى التحتية (مثل الطرق والجسور وما إلى ذلك)؛ تحفيز الاستثمارات الجديدة؛ تحسين نظام التعليم من خلال إنشاء مدارس جديدة وتحسين نوعية التكوين فيها؛ وتحسين السلامة العامة لدى أفراد المجتمع. وفيما يلي أهمية الجامعة في التنمية الاقتصادية:

**أ- توفير قوة عاملة عالية الجودة:** تساعد الجامعة على تقديم فرص للطلاب تدعم الاقتصاد العالمي، حيث تساهم الجامعات في إعداد الطلاب للعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة، كما تمنحهم فرصة التقدم والاستمرار في سوق العمل لفترة طويلة، ومن الجدير بالذكر أن الجامعات توفر فرص عديدة لجذب المهنيين وإشراكهم في التدريب والتطوير المهني.

**ب- دعم وتطوير الأعمال والصناعات:** ساعد التطور التكنولوجي على تغيير طبيعة العمل، إذ إن الوقت الذي يتم قضاؤه في العمل البدني يمكن القيام به باستخدام التقنيات الحديثة بوقت قصير، حيث أصبحت الجامعة تهتم بإخراج طلاب قادرين على التعامل مع أنظمة العمل الجديدة، حيث هذه الأنظمة تساعد الدول على تحسين الازدهار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.[[9]](#endnote-9)

**ت- إجراء البحوث وتعزيز التقنيات:** تعد الجامعة أساس التطور التكنولوجي والابتكار، وبالتالي تهدف الجامعات الحديثة إلى تخريج طلاب قادرين على تطوير الأعمال التكنولوجية، وإجراء البحوث العلمية التي تساعد على التطور، إذ أن هؤلاء الطلاب قادرين على تطوير تقنيات جديدة تساهم في تحسين المجالات في جميع القطاعات.

**ث- رفع رواتب خريجي التعليم العالي**: تساعد الجامعة على تخريج طلاب يتمتعون بالمعرفة والمهارات المناسبة لسوق العمل، بحيث يخرج هؤلاء الطلاب إلى سوق العمل وهم مهيؤون تماما لتطوير وتحسين دخل الشركات التي يعملون فيها، مما سيمنحهم الحق في طلب مرتبات مرتفعة تعطيهم حقهم.

**ج- التعاون بين التعليم والأعمال:** يعود التعليم الجامعي بفوائد كبيرة للمجتمع الأوسع، حيث أن التقدم العلمي في مختلف مجالات الحياة؛ كالاتصالات والهندسة وغيرها، يمنح الفائدة للعديد من الأطراف، وتظهر هذه الفائدة من خلال دعم استثمار الشركات في الجامعات، مما يسمح بتطوير العلم، وبالتالي الحصول على منتجات مجدية تجاريا تساهم في النمو الاقتصادي.[[10]](#endnote-10)

**ح- تغذية الاقتصاد القائم على المعرفة:** يتطلب الاقتصاد القائم على المعرفة قوة عاملة متعلمة ذات مهارات عالية وعقلية فنية، مما يدعم التطور الاقتصادي برأس مال فكري، حيث يسمح تغذية الاقتصاد القائم على المعرفة بالابتعاد عن استهلاك المواد والتوجه نحو اقتصاد مبني على المعرفة والبيانات، وبالتالي فإن المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

**2- معوقات التنمية الاقتصادية**: إن التنمية الاقتصادية لا تسير على الدوام وفق ما يرسم لها، فقد تواجه الكثير من المجتمعات والدول عديدا من العوائق المختلفة التي تحد من تقدمها، ومن هنا فإن الخطط الناجحة هي التي تأخذ بعين الاعتبار هذه العوائق، وتلجأ إلى الوسائل الناجحة للتغلب عليها، هذا وتختلف هذه المعيقات باختلاف المجتمع، وظروفه، وفيما يلي بيان لبعض أبرز العوائق وأشهرها:

**أ- ارتفاع عدد السكان:** إن الزيادة العشوائية في عدد السكان، والناتجة عن ثقافة اجتماعية تحتاج إلى تصويب وتصحيح، تعتبر من أشد المعيقات فتكا بأي خطة اقتصادية تنموية طموحة؛ فالعدد الكبير من السكان يشكل ضغطا كبيرا على الموارد وعلى الخدمات المقدمة للمواطنين، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المسؤولين وصناع القرارات، خاصة الاقتصادية منها. تتضمن الزيادة في عدد السكان أيضا تلك الزيادة الناتجة عن الهجرات، وغيرها.

**ب- انخفاض مستوى العامل البشري:** يعتبر بناء العوامل البشرية من أهم عوامل نجاح أي خطة اقتصادية، وهذا يتطلب تحسين مخرجات التعليم على اختلافها، ومن هنا فإنه ينبغي إيلاء العناية الكاملة للمدارس، والجامعات، والمعاهد، والكليات، وغيرها، كما ينبغي أيضا توفير تدريب ملائم لخريجيها، إلى جانب بيئات عمل محترمة حتى لا تستقطب من دول أخرى توفر لها مثل هذه المقومات.

**ت- عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار:** إن تشجيع الاستثمار والعناية بالبنية التحتية له، يعتبر من أهم الوسائل التي تحقّق التنمية الاقتصادية، وتوفر فرص العمل المختلفة لتشغيل العاطلين، إلى جانب قدرة الاستثمار على استغلال الموارد المتاحة للإنتاج، وتحقيق الأرباح التي تسهم في دعم الاقتصاد.[[11]](#endnote-11)

**ث- عدم وجود شبكة مواصلات متطورة:** تعتبر المواصلات من أهم عوامل التنمية، فهي تدخل في كافة تفاصيل الحياة من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا.

**ج- عدم القدرة على إيجاد الحلول المبتكرة:** تظهر هذه المشكلة بشكل كبير وواضح لدى بعض المجتمعات التي تعتمد على الوسائل التقليدية لأداء أعمالها، ولعل أبرز مثال على ذلك اعتماد الكثير من المجتمعات والدول اعتمادا كاملا على النفط؛ ففي الوقت الذي يمكن فيه التقليل من الفاتورة النفطية عن طريق بذل مجهود إضافي في إيجاد وتطبيق الوسائل البديلة، تصر بعض الدول على استعمال النفط، الذي باتت الأمم المتقدمة تنفر منه، وتقلل من استعماله نظرا للأضرار الكبيرة التي يلحقها بالإنسان على كافة المستويات والأصعدة.[[12]](#endnote-12)

**ثالثا: الجامعة والتنمية المجتمعية**:

التنمية المجتمعية هي عملية معقدة لأنها تشمل جميع مرافق الحياة في المجتمع، وتحتاج إلى خطة لتنفيذ عدد من العمليات التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق رغبات وحاجات المجتمع، لهذا نجد أن التنمية بدأت منذ بدء البشرية، وهو ما جلعنا نجد في التاريخ قيام العديد من الحضارات في مختلف أنحاء الأرض.

**1- مفهوم التنمية المجتمعية**: تمثل التنمية المجتمعية الجانب التنموي الديناميكي الداخلي في الدولة، والذي يعنى بصورة مباشرة في تعزيز التقارب الاجتماعي داخل الدولة بصورة عصرية تواكب ما وصلت إليه الدول الأخرى في هذا الجانب، وفي تفعيل دور المواطنين في الانخراط في الحياة الاجتماعية، وتقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية تتلاءم مع احتياجات المجتمع المحلي بعد دراسته بصورة عميقة عبر التخطيط الاستراتيجي، وذلك بهدف تحقيق غاية الارتقاء بالحياة ولا يتحقق ذلك الا تحقيق اهداف التنمية المجتمعية المتمثلة في:[[13]](#endnote-13)

- حماية الهوية والثقافة الوطنية.

- تطوير وتوظيف الموارد البشرية الوطنية بطريقة كفؤة.

- تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية.

- الانفتاح على العالم، مع الحرص على الحفاظ على الخصوصية الثقافية.

- محاربة الفقر والجوع والجريمة.

وفي حالة عدم تحقيق تلك الأهداف فانه بالمقابل تظهر مظاهر ضعف التنمية المجتمعية وهي:

- تدهور الأحوال والبيئات الاجتماعية، وزيادة الطبقية، انخفاض معدل الاستثمار.

- زيادة الرغبة لدى المواطنين، وخاصة الشباب بالهجرة، وازدياد مشاكل المواصلات والازدحام، والجرائم.

- ازدياد واضح في معدلات الفقر المدقع، نتيجة لزيادة عدد العاطلين عن العمل.

- ازدياد عجز الموازنات، والاعتماد على المعونات والمنح المالية الخارجية.

**2- معوقات التنمية المجتمعية**: تواجه التنمية الاجتماعية جملة من المعيقات التي تمنعها من تحقيق أهدافها الرئيسية والفرعية، شأنها شأن كافة الجوانب التنموية الأخرى، وفيما يلي سنركز على ذكر أهمها:

أ**- معوقات اقتصادية:** عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي، فضلاً عن تأثير الاقتصاد العالمي، وندرة الموارد، حيث يعد هذا الجانب من المعوقات الأساسية للتنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة.

**ب- معوقات ثقافية:** تتمثل في الموروثات الاجتماعية البالية التي تعيق أي تطور، وتقف في وجه الحداثة والازدهار، وتتمسك بالماضي وتخلفه.

**ت- معوقات إدارية:** هي مجموعة من المشاكل التنموية والإدارية لدى صناع القرار، والتي تعيق العمل في هذا الجانب.

**ث- معوقات تخطيطية:** تتمثل في عدم مشاركة الموظفين في عملية التخطيط التنموي، حيث إن الخطط تصل جاهزة للتنفيذ دون مناقشة بأسلوب بيروقراطي، فضلا عن ضعف الثقافة التخطيطية لدى القائمين على العمل التنموي.

**ج- معوقات سياسية:** تتمثل في عدم الحرية السياسية، وضعف القدرة على اتخاذ القرار.

**ح- زيادة سرعة وتيرة التغيرات:** وذلك على كافة الأصعدة، بما فيها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وكذلك التقنية، والتكنولوجية.[[14]](#endnote-14)

**رابعا: الجامعة الجزائرية والتنمية**:

تقوم الجامعات المتفاعلة مع مجتمعها بدور مهم في تحقيق التنمية؛ حيث تعتبر العلاقة بين الجامعات والتنمية علاقة تبادلية، فكلما كانت الجامعة أكثر تشاركا مع مؤسسات المجتمع كلما كانت أكثر قدرة على المساهمة في تنميتها، وكان المجتمع بمؤسساته أكثر قدرة على تطوير هذه الجامعات ويمكن تحديد أهم أهداف الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع فيما يلي:

- تمكين الباحثين من التعامل مع مشكلات واقعية والمساهمة في إيجاد حلول مناسبة لها.

- مساعدة النشاط المجتمعي في تطوير أساليبه من خلال الأساليب العلمية الحديثة.

- ربط استراتيجية البحث العلمي في الجامعات بمشكلات ومتطلبات التطوير الشامل في المجتمع.

- ضمان الإفادة من الموارد والإمكانات المتاحة بمؤسسات المجتمع لتطوير منظومة البحت العلمي.

- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمؤسسات المجتمع المختلفة.

- توفير فرص لاكتساب المزيد من الأساليب العلمية والمهارات العملية وتبادل الخبرات بين الباحثين.

- زيادة قدرة الجامعات على إنتاج المعرفة الجديدة والتقنية المتطورة والإفادة منها في تطوير المجتمع.

- تحسين كفاءة المؤسسات المجتمعية وتطوير خدماتها وزيادة إنتاجيتها.

- الإفادة من نتائج البحوث التطبيقية والمعرفة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة بالجامعات.

- تعزيز المركز التنافسي للجامعات وتمكينها من مواكبة التطورات الحديثة في مختلف التخصصات.

- تقليل الاعتماد على الخبرة الأجنبية المستوردة والإفادة من خبرات الجامعات المحلية.

- توفير مصادر تمويل جديدة تمكن الجامعات من تطوير أدائها ورفع كفاءتها التعليمية والبحثية.

- دمج الطلاب في المجتمع من خلال إشراكهم وتدريبهم في مؤسساته لتنمية مهاراتهم وخبراتهم.

- مساهمة الجامعات في التنمية من خلال تحقيق الرؤية الاقتصادية المستقبلية لمجتمعاتها.

ويلاحظ مما سبق تعدد الأهداف التي تسعى الشراكة إلى تحقيقها لدى الجامعات في تحسين أدائها في العملية التعليمية، ورفع كفاءتها البحثية، وتطوير خدماتها الاجتماعية، ولدى مؤسسات المجتمع من خلال حل مشكلاتها، وسد احتياجاتها، وتلبية متطلباتها، وتطوير أساليبها، وزيادة إنتاجيتها.

**1- العلاقة بين الجامعة الجزائرية والتنمية**: هنا يمكننا الادلاء بان الجامعة الجزائرية تحتاج لإنعاش وإعادة بعث العلاقة بينها وبين مسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بغية التكيف مع المستجدات الدولية والوطنية، ومسايرة مختلف التطورات العلمية الحاصلة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تكامل وتعاون مختلف الفاعلين (الحكومة، الجامعة، القطاع الخاص)، كما تتوقف عملية تفعيل هذه العلاقة على جملة من الاستراتيجيات، والتي نوجزها في النقاط التالية:

- إصلاح المناهج وتطويرها بغية الربط بين الجامعة والتنمية الاقتصادية، بحيث يتم القيام بإجراء دراسات واسعة ومعمقة عن الدراسات المتطورة التي تدرس في الجامعات العالمية وإدخال الطرق والمناهج الجديدة في الدراسات، وذلك من خلال تطابقها ومتطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن قابلية تطبيقها على أرض الواقع، ومدى الاستفادة منها لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية.[[15]](#endnote-15)

- تبني فكرة إعادة إختراع الجامعة، ولعل أهم مبادئ الفكرة انتقال الجامعة من مرحلة التجديف (تقديم الخدمة) إلى مرحلة القيادة، ومضمون ذلك إحداث تغيير جوهري في رسالة الجامعة وأهدافها التي عادة ما تشير إلى قيامها بمهمة التعليم، والتي تتراوح ما بين تزويد طلبتها بالمعارف والمهارات، إلى قيامها بدور ريادي في بيئتها، مضمونه كسب المنافسة، إلى جانب التأثير في توجهات مجتمعها، وكذا الانتقال من البيروقراطية في العمل إلى المشاركة وفرق العمل، وحسبنا في العمل الأكاديمي والعلمي ما ينسجم تماما مع تداعيات وتطبيقات هذا الاتجاه، سواء في تنفيذ المساقات والمحاضرات والبرامج الدراسية وإجراء البحوث وتنفيذ المشاريع والتأليف أو غيرها من أنشطة جامعية، تمارسها الكليات بصورة جمعية الأمر الذي يكسبها النضج والرصانة.[[16]](#endnote-16)

- السعي إلى إقامة كيانات جامعية متطورة تستجيب لحاجات المرحلة التحولية الراهنة التي يعيشها العالم (اقتصاد المعرفة والتطور الهائل في المجال التقني والتكنولوجي) من جهة، والاستجابة لمتطلبات التنمية من جهة أخرى.

- ضرورة تخصيص ميزانيات أكبر لدعم التعليم والأبحاث العلمية وإنشاء مراكز البحث في شتى المجالات، والعمل على أن تكون فعالة وتستجيب لواقع التنمية في الجزائر، بدل أن تبقى هذه البحوث العلمية في إطارها النظري أو حبيسة المكتبات دون استغلالها في عملية التنمية.[[17]](#endnote-17)

- ضرورة تفعيل دور المخابر العلمية وضرورة ربطها مع المؤسسات الاقتصادية، من خلال تقديم الحلول والاستشارات، والاستفادة من الخبرات العلمية المتاحة.

- ضرورة إقامة وتكثيف الملتقيات العلمية التي تجمع بين الجامعة وأصحاب المؤسسات الاقتصادية والسلطات المحلية بغية ايجاد جو من التنسيق وتفعيل الاتصال بين مختلف هذه المكونات، تحقيقا للتواصل بغية تنسيق الجهود واستغلالها أحسن استغلال.

- ضرورة عقد الاتفاقات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الاستفادة من الجانب النظري من طرف هذه المؤسسات، وكذلك استفادة الجامعة من فضاء هذه المؤسسات لقيام الطلاب بالبحوث الميدانية والتربصات، بغية تكوين إطارات جامعية تجمع بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا بإدراك هذا الاندماج بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية.

**2- الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمؤسسات المجتمعية**: تتعدد مجالات الشراكة المجتمعية، وتتنوع الأدوار والأنشطة التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الشاملة للمؤسسات المختلفة، وتتعدد أوجه الاستفادة من الإمكانات البشرية والخبرات العلمية لأعضاء هيئة التدريس، وفي المقابل تستفيد الجامعات جراء ذلك من خلال توسيع خدماتها، وتعدد أدوارها، وتفعيل أنشطتها، ورفع كفاءتها التدريسية والبحثية والخدمية. وتتمثل أهم صور الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية في التدريس والتأهيل، البرامج التدريبية، التعليم المستمر، الدراسة المسائية، الاستشارات العلمية، المنتزهات البحثية، استثمار المرافق.

ينبغي توفر مجموعة من العوامل اللازمة لتنفيذ الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الجزائري وضمان نجاحها، فلا بد من تحديد أهداف الشراكة بدقة، ووجود ثقة متبادلة بين الطرفين، والحرص على التواصل المستمر بين الشركاء لتحقيق المصلحة المشتركة بينهما وأن تكون هذه الشراكة قائمة على أسس واضحة، وخاضعة لضوابط محددة، وملزمة لكلٍ من الجامعة والمجتمع وتتمثل أهم عوامل نجاح الشراكة بين الجامعات والمجتمع فيما يلي:

- قناعة القيادات الجامعية ومسئولي المؤسسات المجتمعية بأهمية وضرورة الشراكة، والمنافع المتبادلة التي تعود على الطرفين جراء هذه الشراكة.

- وجود رؤية مشتركة وتعاون بين الطرفين، واتفاق حول الأهداف والاستراتيجيات، وجدول زمني محدد.

- توفير الجامعة لقاعدة بيانات وشبكة معلومات مشتركة عن احتياجات الأفراد والمؤسسات، ومتطلبات القطاعات، والأنشطة المختلفة التي يمكن أن تقدمها الجامعة لها.

- نشر ثقافة الشراكة المجتمعية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وأفراد المجتمع من خلال اللقاءات المفتوحة، والدورات التدريبية، وورش العمل التحفيزية.

- الثقة والاحترام المتبادل، وتقاسم السلطة والمسئولية، وتوزيع الأدوار وتحديد الصلاحيات، ووضع خطة لمواجهة التحديات المتوقعة.

- المرونة وقابلية الخطط والاستراتيجيات للتعديل وفقا للمتغيرات الجديدة، والحرص على تحقيق المنافع المتبادلة، وتقديم كل طرف للتسهيلات اللازمة لنجاح الشراكة.

- وجود بنية تحتية مؤهلة بالكوادر البشرية والمتطلبات المادية اللازمة لدعم الشراكة بين الجامعات والمجتمع، والمساهمة في تحقيق أهداف كلا الطرفين.

- التأكيد على المنفعة المتبادلة؛ من حيث إفادة مؤسسات المجتمع من إمكانيات الجامعة وخبراتها، وحصول الجامعة على موارد مالية تساعدها في الجودة والتطوير.

- الإعلان في وسائل الإعلام المختلفة عن الشراكات التي تتم بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وتوضيح الفوائد التي عادت على كلا الطرفين منها.

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على تقديم خدماتهم لمجتمعاتها، وحثهم على المبادرة لعقد اتفاقيات شراكة مع مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة.

- تحفيز الطلاب على الانخراط في الشراكات المجتمعية، وذلك من خلال الحوافز المادية والمعنوية، وربط مشاريع التخرج بتفعيل الشراكة المجتمعية.

- دعم الجامعة وتبنيها للمبادرات التي يقوم بها افراد المجتمع ومؤسساته في إطار تفعيل الشراكة المجتمعية، ومدهم بالخبرات والمهارات المطلوبة لنجاحها.

وتساعد هذه العوامل وغيرها في وجود علاقات قوية وثقة متبادلة بين الجامعات ومجتمعاتها، وحصول تعاون وتواصل مستمر بينهما، وقيام شراكات فعالة مثمرة، فيجب تحديد الأهداف، وتوحيد الرؤى، وتوضيح الخطط، وتحديد البرامج الزمنية، وتوزيع المسئوليات، وتحديد الصلاحيات؛ وذلك حتى تنجح الشراكة، وتؤتي أكلها، وتحقق أهدافها الموضوعة، وتصل إلى غاياتها المنشودة.

**3- معوقات التنمية في الجزائر**: ينبغي أن يكون هناك تعاون بين الحكومة وأفراد المجتمع لتحقيق التنمية بهدف تحسين كافة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وأيضا الثقافية في المجتمع، لذلك نجد أن هناك تفاوت في القدرة على تحقيق التنمية فالدول المتقدمة أصبحت على ما هي عليه بفضل تحقيقها للتنمية على أفضل وجه، بينما في الجزائر لا زال هناك معوقات تحد من وصولها إلى تحقيق التنمية المرجوة، مما جعلها من الدول المتأخرة في الكثير من المجالات، وهذه المعوقات هي:

**أ- المعوقات الاجتماعية:**

- ثقافة العيب، وهي تتمثل في كره المجتمع لبعض الوظائف كالنجارة، والحدادة، والزراعة، وعامل النظافة، حيث يخجل الفرد من العمل بهذه الوظائف خوفا من نظرة المجتمع الساخرة له.

- الجهل وقلة المعلومات لدى العديد من أفراد المجتمع خاصة في الوقت الحالي.

- وجود بعض العادات والتقاليد السلبية مثل عدم احترام القانون في الكثير من المشاكل الاجتماعية، والوقوف في وجه الفتاة التي تريد أن تكمل تعليمها الجامعي بشكل خاص.

- عدم اعتناء الأفراد بصحتهم.

- عدم الاستقرار الاجتماعي كالطلاق، والمشاكل العائلية بأشكالها.

- عدم تنمية مواهب الأفراد وتشجيعهم.

**ب- المعوقات الاقتصادية:**

- الخلل في هيكل الاقتصاد.

- عدم وجود رؤوس أموال بشرية (نقص في التكوين نتيجة الفقر، الهجرة).

- سوء الإدارة والفساد وانعدام الحوكمة.

- عدم كفاءة إنتاج منتجات الدولة التجارية.

- عدم وجود رأس مال حقيقي.

- ديون الدولة المتراكمة.

- غياب حقوق الملكية.

- عدم حماية حقوق المستهلك.

- قانون المنافسة بين التجار محدود.

- الاستغلال المفرط للمواد البيئية غير المتجددة.

- تغير المناخ.

- كثرة الصحاري.

**ت- المعوقات السياسية:**

- التدخلات السياسية الخارجية بأمور الدولة وقوانينها.

- نظام إدارة النفايات الصلبة.

- التمويل القادم من الخارج لمعظم مشاريع غير منتجة.

**ث- المعوقات البشرية:** يقصد بها قلة عدد الأخصائيين الذين يستطيعون القيام بإدارة التنمية، حيث تفتقر العديد من مؤسسات الدولة إلى وجود كفاءات ذوي قدر عال من الخبرة في مجال التنمية مما يؤدي إلى سوء إدارة التنمية، وهذه المشكلة جاءت نتيجة عدم توفر مؤسسات تعتنى بتأهيل أفراد قادرين على إدارة التنمية بالشكل الصحيح والمطلوب.

**الخاتمة**:

ختاما يجب علينا أن ندرك أن أية استراتيجية ترمي إلى تحسين نوعية التعليم العالي وجودته، لابد أن تأخذ في النظر جميع العناصر التي تربط الجامعة بالمحيط بجميع جوانبه الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي، الإيديولوجي، الديني، كما ينبغي أن لا ننظر للجامعة بوصفها قطاعا معزولا، وإنما بوصفها نظاما فرعيا في نظام أكبر هو المجتمع الذي نعيش فيه والعالم الذي يحيط بنا.

إن أول الأعمال التي يجب أن تكون مفتاحا للحل نحو ايجابية لعلاقة الجامعة بمحيطها هو أن تتوفر إرادة جماعية من طرف كل الفاعلين: السياسي والسلطوي أولا ثم الجامعة وأطرها وباحثيها ثانيا، وثالثا الفاعلين في المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وإلا فإن عدم توفر ذلك لن يؤدي بالجامعة إلى الانفتاح وانتاج المعرفة وخدمة المجتمع.

**الاستنتاجات:**

1- نقص التواصل والاحتكاك بين الفاعلين أدى إلى كبح مختلف المشاريع المقدمة من طرف الطلبة، لأنه يوجد إبداع من قبل الطلبة ومشاريع تستحق الاهتمام.

2- غياب تبادل للمعلومات والمهام بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، فلا الجامعة تهتم لمعرفة مستوى أداء خريجيها، ولا المؤسسات للاتصال بالجامعة لإيضاح نقائص تكوينها.

3- غياب ثقافة التبادل والثقة بين الجامعات الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية التي لا تزال منغلقة على نفسها، لكنها بدأت مع الوقت تعي أهمية الجامعة ومراكز البحث من أجل ترقية المؤسسة.

4- انخفاض مستوى العملية التعليمية في الجامعات فلم تعد الجامعات تغرس ملكات الاختراع والإبداع، ولا تكسب القيم الدافعة للأخذ بالمنهج العلمي، بل أصبح الطالب داخلها مغتربا عن التعليم.

5- فقدان المؤهل الجامعي لكثير من بريقه كعامل أمان للحصول على حياة أفضل.

6- عدم الاهتمام بالباحثين والفنيين المؤهلين للتنمية الاقتصادية.

7- لايزال التعليم في الجامعات العربية يعتمد على أسلوب التلقين وغسيل الأدمغة، وليس على أسلوب تعلم كيف تفكر.

**التوصيات:**

إزاء الواقع الذي تعاني منه الجامعات الجزائرية، ومن أجل أن تغدوا هذه الجامعات مركزا للنهوض والتقدم والتنمية، وبالقدر الذي يجعلها مستجيبة لظروف العالم المتغير لابد من إبراز بعض التوصيات:

1- أن تشترك الجامعة الجزائرية في وضع خطة تفصيلية للتنمية التي يحتاجها المجتمع بصفة عامة، والبيئة المحلية بصفة خاصة، وأن تكون هذه الخطة شاملة للقطاعات الإنتاجية جميعها.

2- يجب على الجامعات الجزائرية إعطاء أهمية وأولوية للتقدم التكنولوجي بحيث تساعد في عملية التنمية.

3- يجب على الجامعات الجزائرية تعليم الطلاب أنماط التفكير والإبداع كي يكونوا صالحين لعملية التنمية.

4- فتح باب القبول بالجامعات الجزائرية حسب الرغبة وليس حسب المجموع.

5- دعم المخابر البحثية العلمية والمؤسسات القادرة على بلورة نشاط البحث والاختراع في نشاط التنمية الاقتصادية.

6- التأكيد على أهمية التناغم بين الإعداد الجامعي والبحثي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية والعمل على إصلاح الخلل الحالي في مواءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل والذي أنتج خريجين عاطلين في حين تشكو المؤسسات من نقص في الخبرات والكفاءات.

7- ضرورة تسهيل كافة العراقيل التي تربط الجامعة بالميدان الاقتصادي نتيجة غياب ثقافة التعاون والثقة المتبادلة بين الطرفين.

1. - إبراهيم فريد، الجامعات والبحث العلمي في العالم العربي، المرکز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017، ص12. [↑](#endnote-ref-1)
2. - ثروت عبد الحميد عيسى، أساليب الإستفادة من إدارة المعرفة بالمؤسسات التعليمية، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص21. [↑](#endnote-ref-2)
3. - عبد الغني محمد إسماعيل، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، دار الکتاب الجامعي، صنعاء، ط2، 2012، ص18. [↑](#endnote-ref-3)
4. - عبد الغني محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص25. [↑](#endnote-ref-4)
5. - عدنان نايفة وآخرون، العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي (الواقع والطموح)، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2016، ص32. [↑](#endnote-ref-5)
6. - محمد عبد الله حسن، تطوير الأداء البحثي للجامعات في ضوء الإدارة بالقيم، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص41. [↑](#endnote-ref-6)
7. - ماهر عبد الهادي، دور الجامعة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، الهيئة المصرية العامة للکتاب، القاهرة, 2014، ص81. [↑](#endnote-ref-7)
8. - http:/ /www.whatiseconomics.org/ economic-development accessed on: 2-5-2015. [↑](#endnote-ref-8)
9. - Editorial Team (23/3/2018), "Importance of higher education for today’s economy", qs-gen, Retrieved 8/1/2022. Edited. [↑](#endnote-ref-9)
10. - "What’s the Importance of Higher Education on the Economy?", digitalmarketinginstitute, 6/12/2018, Retrieved 8/1/2022. Edited. [↑](#endnote-ref-10)
11. - "The costs and benefits of international higher education students to the UK economy – September 2021", londoneconomics.co, 9/9/2021, Retrieved 8/1/2022. Edited. [↑](#endnote-ref-11)
12. - http:/ /www.whatiseconomics.org/ economic-development accessed on: 2-5-2015. [↑](#endnote-ref-12)
13. - David M.Hoffman,jussi valimaa: higher education institutions in network knowledge societies, Springer,newyourk, London,2014. [↑](#endnote-ref-13)
14. - Africa", www.britannica.com, Retrieved 20/9/2018. Edited. [↑](#endnote-ref-14)
15. - سعيد ولد سرحان، بناء المجتمع المعرفي خطوة إلى الأمام، مرکز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2017، ص 112. [↑](#endnote-ref-15)
16. - سعيد ولد سرحان، مرجع سبق ذكره، ص112. [↑](#endnote-ref-16)
17. - سعيد ولد سرحان، مرجع سبق ذكره، ص113. [↑](#endnote-ref-17)